

Distr.: General  
26 January 2006  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) \*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الدولية لأخوات التجلي، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومؤسسة راهبات نوتر دام دي نامور، ويونانيما إنترناشيونال، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.



## بيان

نحن منظمات دولية التزمنا، وسخرنا لذلك مواردنا، بالتحرك بالقول والعمل مع غيرنا من أجل تحقيق العدالة العالمية لأولئك الذين دفعوا إلى الفقر لا سيما من النساء والبنات. إننا نسمع من الأشخاص الذين نعيش ونعمل معهم ومن الروايات التي تروى يوميا عن الصراع من أجل البقاء الذي تكابده النساء من المهاجرات العاملات؛ وطالبات اللجوء واللاجئات؛ ونساء السكان الأصليين؛ والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتأثرات بأوضاع النزاعات؛ والنساء اللائي لا عمل لهن نظاميا كان أو غير نظامي؛ وربات الأسر؛ والمحرومات من فرص الحصول على الائتمان أو على المياه سواء كان لأغراض الشرب أو لاستعماله في حقولهن. ونرى يوميا زيادة تفشي الفقر في أوساط النساء حتى عندما تكون هؤلاء النسوة شريكات يساهمن في الاقتصاد. إنهن العاملات الفقيرات.

فمن الهند: هناك السيدة غودي، ٣٧ عاما ومصابة بالشلل، تعمل بأجر يومي ولديها بنتان وطفل صغير. وبناتها الكبرى مصابة بالكم. ولما كانت السيدة غودي بدون زوج، كان عليها أن تعمل أسرها. وهي عضو في فريق المساعدة الذاتية للنساء (المفتوح) التابع لمؤسسة آزاد (AZAD) المشكل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويعمل الأعضاء على جمع ٢٠ روبية شهريا في شكل مدخرات. ومنذ ذلك الحين، استفادت السيدة غودي من قروض من جماعتها ١١ مرة.

ومن زمبابوي: تقول سيدة إن زوجي خادم بيت وهو بالتالي لا يحصل على دخل كبير. لدينا غرفة وإضاءة وماء وما نقتات به أحيانا من أصحاب البيت مجانا. كنت أعمل ممرضة محترفة ولكنني الآن متقاعدة. ومنذ أن تقاعدت، بدأت أبيع خضروات، وفشار وغير ذلك من المواد مما يطلبه الناس وهم في طريقهم إلى العمل أو عائدون إلى منازلهم وهم بعيدون عن المحلات. وهكذا ساعدت في تعليم أبنائي وبعد ذلك أضفت دخلي إلى دخل زوجي وبذلك تمكنا من تحسين سبل عيشنا.

لقد تلقينا بارتياح الطلب الذي يدعو لأن يتناول التقرير القادم للأمين العام مسألة "تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وإتاحة الفرص لها للحصول على موارد مالية، بما فيها التمويل البالغ الصغر"<sup>(١)</sup>.

لقد حظي الأثر المضاعف المترتب على الاستثمار في تنمية المرأة بتوثيق جيد من قبل الأمم المتحدة والوكالات العاملة في الميدان. وجرى مثل ذلك بالنسبة للنتائج السلبية التي

(١) مشروع القرار A/C/2/60/L.64 عن دور المرأة في التنمية، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

تترتب عند إقصاء المرأة. فمتى أتيحت للنساء والفتيات فرص للحصول على تعليم نوعي، ورعاية صحية جيدة، وعمل لائق، جنت مجتمعاتهن ثمارا اجتماعية واقتصادية على حد سواء. ونعتقد أن التعليم النوعي يكتسي أهمية قصوى. فعندما تتعلم المرأة نجدها تحرص على الحصول على الرعاية الصحية لنفسها ولأفراد أسرتها. وبتحصيلها هذا التعليم يمكنها إيجاد عمل لائق تستطيع عن طريقه المساهمة في مجتمعتها.

فتعليم بنت هو تعليم أسرة بكاملها. وقد تعلمنا من الدراسات تلو الدراسات على أنه لا يوجد أداة لتحقيق التنمية أكثر فعالية من تعليم البنات. وأنه لا توجد سياسة أخرى يرجح أن تكون قادرة على زيادة الإنتاجية الاقتصادية، وتخفيض وفيات الرضع ووفيات الأمهات أثناء النفاس، وتحسين التغذية، وتعزيز الصحة - بما في ذلك المساعدة على منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا توجد سياسة أخرى في مثل قوة هذه السياسة في زيادة فرص حصول الأجيال القادمة على التعليم<sup>(٢)</sup>.

ولا مجال لإنكار ذلك ولا الآثار الضارة المترتبة على حرمان المرأة من فرص الحصول على التعليم.

ما الذي أستطيع أن أفعله الآن - فالحياة شاقة للغاية. فلا يوجد وظائف عمل ولا يسمح لنا بأن نعمل لحسابنا. ولا أدري حقيقة ماذا اقترفناه على وجه التحديد حتى نستحق هذا المصير؟ لقد أصبح الكد للبقاء كما لو كان القاعدة، ومع ذلك أصبح لزاما أن نقول أننا نعيش بسلام. عليّ أن أسدد رسوم المدرسة للفترة الدراسية الجديدة. وسوف لن يذهب أبنائي إلى المدرسة بالتأكيد. فكيف سأبرر لهم ذلك. إنهم حققوا نتائج جيدة في الدراسة. وبوصفي أم لأطفال، فإنه ليحزني كثيرا لمجرد التفكير في المستقبل.

فأنا وأولادي نصارع ونشعر أن اليأس قد تمكن منا بالفعل - فمن أين سيأتينا الغيث؟ لقد نال مني المرض من كثرة القلق.

(٢) كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة تقرير اليونسيف عن حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٤. تعليم البنت وتنميتها.

وعلاوة على ذلك، فنحن في حاجة إلى التأكيد على سبل التمكين للمرأة اقتصادياً. وإننا نتفق تماماً ”بأن تمكين الناس، ولاسيما المرأة، من سبل تعزيز قدراتهم يشكل هدفاً أساسياً من أهداف التنمية ومصدراً رئيسياً لها. ويقتضي هذا التمكين مشاركة الناس مشاركة كاملة في وضع القرارات التي تحدد سير مجتمعاتنا ورفاهها وفي تنفيذ تلك القرارات وتقييمها“<sup>(٣)</sup>. كما أن وضع الميزانيات وتدقيق حساباتها على أساس نوع الجنس أمر أساسي. وإننا لنشعر بالارتياح بالإقرار في العديد من قرارات الأمم المتحدة بوجود صلة قوية بين استئصال الفقر والمساواة بين الجنسين. فقد أبرزت جميع ”الدراسات عن المساواة“ التي صدرت في هذا العام حالة انعدام المساواة الصارخة: ومن هذه الدراسات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٦ (البنك الدولي)، وتقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥: مأزق عدم المساواة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة). وهذه الدراسات تدعو بقوة إلى ضرورة إتاحة الفرص على قدم المساواة للاستفادة من النظم المتاحة لاسيما التعليم والصحة والعمل. وقد جاء في هذا التقرير الأخير أن ”الأبعاد الجنسانية عميقة الغور في الأوجه الملحوظة لانعدام المساواة“<sup>(٤)</sup>.

ولهذا السبب فنحن بحاجة إلى العمل على معالجة الأسس الهيكلية لنظمتنا الاقتصادية. لقد اشترك العديد منا في عملية تمويل التنمية منذ البداية الأولى لأعمال اللجان التحضيرية لمؤتمر مونتيري ونواصل هذا العمل مع اللجنة الجديدة للمنظمات غير الحكومية المعنية بتمويل التنمية. إن قضايا تنمية المرأة فيما يتعلق بالتجارة متعددة. ونطالع مثلاً: ”إن مجموع ثروة دول العالم قد تضاعف سبع مرات في السنوات الخمسين الماضية وإن التجارة الدولية قد حققت نمواً مذهلاً بدرجة أكبر؛ ومع ذلك فقد زاد انتشار الفقر في أوساط النساء بحدة أكبر“<sup>(٥)</sup>. وفي مؤتمر منظمة التجارة العالمية المعقود مؤخراً في هونغ كونغ، شدد العديد من المنظمات غير الحكومية التي نتعامل معها على ما للمرأة من حقوق الإنسان وعلى مشاركتها في النظام التجاري وبالأخص في اتخاذ القرار.

فالحقوق مقترنة بأصحاب الأملاك واتفاقات منظمة التجارة العالمية تضع الأرض في أيدي الأغنياء والشركات عبر الوطنية.

(٣) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، إعلان كوبنهاغن عن التنمية الاجتماعية - الجزء ب.

(٤) تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥: مأزق عدم المساواة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، ST/ESA/299، A/60/117/Rev.1.

(٥) خلاصة دراسة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة - ١٠ سنوات على بيجين - المرأة والفقر.

لقد ساهم هذا الوضع في تآكل حقوق المرأة، لاسيما حقها في الاكتفاء الذاتي وفي تقرير مصيرها بنفسها<sup>(٦)</sup>.

وقد سلطت نساء السكان الأصليين الضوء على أهمية حقوق الملكية الفكرية.

”نذكر أن معارف السكان الأصليين الواسعة عن النباتات والحيوانات على أراضيها كانت تاريخياً محل نماء وإشراك واستخدام جماعي، وقد سرقت بشكل منهجي في الآونة الأخيرة من خلال قواعد التجارة الدولية مثل جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية، التي لم تعترف بحقوق الملكية الفكرية الجماعية، وبالتالي سهلت نهب معارف الشعوب الأصلية من قبل أشخاص وشركات“<sup>(٧)</sup>.

وعليه نضم صوتنا إلى صوت أساقفة الروم الكاثوليك في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية لنحث على أن تكون الاتفاقات التجارية اتفاقات: ”تحفز على النمو الاقتصادي في الوقت الذي تولى فيه الأولوية للتنمية البشرية المتكاملة التي ترسي التضامن وتحسن الصالح العام للجميع، وتؤدي بشكل أساسي إلى تقليص الفقر والإقصاء والجوع“<sup>(٨)</sup>. فحرية التجارة لا تكون عادلة إلا إذا وافقت مطلب تحقيق العدل<sup>(٩)</sup>.

### التوصيات

- ١ - إعمال نظام الحصص لكفالة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية والهيئات التشريعية وكذلك هيئات صنع القرار المحلية.
- ٢ - إتاحة المجال للتشاور مع المرأة في تحليلها النقدي على كافة المستويات من أجل إيجاد سبل جديدة للنهوض بالتنمية.
- ٣ - ضمان كون القرارات المتخذة للإفادة من التجارة باعتبارها محرك التنمية في صالح المرأة.

(٦) بيجين+١٠ يقابل منظمة التجارة العالمية+١٠: نشطاء حقوق المرأة يستهدفون منظمة التجارة العالمية، بقلم نادية جونسون، شبكة الولايات المتحدة للشؤون الجنسانية والتجارية ومنظمة البيئة والتنمية، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، هونغ كونغ.

(٧) إعلان المنتدى الدولي لنساء السكان الأصليين، نيويورك، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

(٨) البيان المشترك للأساقفة الكاثوليك المشاركين في الاجتماع الكنسي عن التكامل في الأمريكتين، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٩) خلاصة النظرية الاجتماعية للكنيسة ٢٠٠٥، الفقرة ٣٦٦، اللجنة البابوية للعدالة والسلام، مطبوعات مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليك، واشنطن العاصمة.

- ٤ - التأكد من أن قواعد التجارة تحمي حقوق الملكية الفكرية للسكان الأصليين.
  - ٥ - استخدام مقولة غاندي المسلم بها: سل نفسك إن كانت قراراتك تساعد الفقراء.
  - ٦ - تمكين الحكومات الوطنية من الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية لصالح مواطنيها وألا تفرض التخصيص الذي يعود بالنفع على الحكومة ولكنه يضر بمصالح النساء والأطفال.
  - ٧ - إتاحة الالتزام السياسي والموارد الكافية لكافة البرامج الوطنية وبرامج الأمم المتحدة التي ترمي إلى تمكين المرأة.
  - ٨ - حض جميع الحكومات التي لم توقع بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى بروتوكولها الاختياري اللذين يؤكدان على أن للمرأة حقوقاً متساوية في جميع مناحي حياتهن، على التوقيع على هاذين الصكين.
  - ٩ - اتخاذ تقرير ديفاكى جاين بعنوان المرأة والتنمية والأمم المتحدة مرجعاً لفهم أحداث تاريخية دامت ٦٠ عاماً مع إطلالة على الطريق إلى المستقبل.
- حظي البيان الوارد أعلاه بموافقة ودعم المنظمات غير الحكومية التالية المتمتعة بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد الدولي للتدبير المتري، والمجلس الدولي للمرأة، ومنظمة أبرشيات القديس يوسف، وجمعية راهبات نوتردام المعلمات، وحركة المساعدة للأسر الخرومة، والطائفة البهائية الدولية، ومنظمة Grail، وجماعة لوريتو.**